المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير
منشور عدد : 19 م3

الرباط 13 أبريل 2012

إلى السادة:

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف،

وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية.

الموضوع : حول تفعيل دور النيابة العامة في مكافحة ظاهرة البناء غير القانوني.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

لقد لوحظ في الآونة الأخيرة أن ظاهرة البناء غير القانوني مازالت تتنامى بوثيرة سريعة وتتخذ صورا خطيرة أخلت بشروط ومتطلبات التنمية العمرانية المتوازنة وساهمت في انتشار أحياء غير مهيكلة تنعدم فيها شروط السكن اللائق وسلامة وأمن المواطنين، فضلا عن تقويض المجهودات التي ما فتئت تبذل من طرف الدولة للقضاء على ظاهرة البناء العشوائي.

ووعيا بأهمية دور القضاء إلى جانب باقي أجهزة إنفاذ القوانين من شرطة قضائية وأعوان الإدارة المكلفين بالمراقبة في تعزيز منظومة مراقبة وزجر مخالفات التعمير وتفعيل آلياتها من أجل مكافحة ظاهرة البناء غير القانوني، فاني إذ أذكركم بالمناشير والدوريات الموجهة إليكم في هذا الصدد ومن بينها الدورية المشتركة بين وزارات العدل والداخلية والإسكان والتعمير والتنمية المجالية عدد 2911 المؤرخة في 12 ماي 2008 حول تفعيل المقتضيات القانونية المتعلقة بمراقبة التعمير والبناء والدورية عدد 24 س3 بتاريخ 29 أبريل 2011 حول مكافحة ظاهرة البناء غير القانوني، أهيب بكم ايلاء الأهمية اللازمة لقضايا التعمير ومخالفات البناء والحرص على معالجتها بالسرعة والفعالية اللازمتين مع السهر على تطبيق القانون بشأنها بالحزم والصرامة التي تقتضيها الظرفية وتقديم الملتمسات الكفيلة بتحقيق الردع بنوعيه الخاص والعام مساهمة في كسب رهان تحدي القضاء على ظاهرة البناء غير القانوني **والسلام**.

وزير العدل والحريات
المصطفى الرميد